



الأمم المتحدة

بيان صحفي

بيان عن الحالة في اليمن صادرٌ عن أداما دينينغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، وجينيفر ولش، المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالمسؤولية عن الحماية

(نيويورك، ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥) أعرب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، أداما دينينغ، والمستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالمسؤولية عن الحماية، جينيفر ولش، عن قلقهما إزاء الوضع المأساوي والمتدهور في اليمن.

وأعرب المستشاران الخاصان عن انزعاجهما من الأثر المترتب على السكان المدنيين جراء العمليات العسكرية التي دشنتها المملكة العربية السعودية في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥ بطلب من حكومة اليمن وبدعم من دول أعضاء أخرى. وأعربا أيضا عن انزعاجهما من الهجمات القاتلة التي يُنفّذها على نطاق واسع تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية والحوثيون وأطرافٌ فاعلة مسلّحة أخرى مرتبطة بهما.

وأعرب المستشاران الخاصان عن صدمتهما بعد أن تعرّضت الفئات المتمتعة بالحماية، كالعاملين في المجال الصحي، والأهداف المدنية، كالمرافق الطبية والتعليمية والمنازل الخاصة، إلى الإصابات في هجمات عشوائية شهدتها المعارك. وذكرّا كلّ الأطراف بأنّ هذه المواقع محمية بموجب القانون الدولي وبأنّ الاعتداء عليها يشكل جرائم حرب.

واستنكر المستشاران الخاصان عدد الضحايا الذين سقطوا منذ تصاعد وتيرة العنف، والذين بلغ عددهم حتى الآن بحسب التقارير أزيد من ٣٠٠ مدني، من بينهم عدد كبير من الأطفال. وشجبا أيضا الإصابات التي لحقت بالمدنيين جراء الغارات الجوية التي تعرض لها في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥ مخيم المرقب بمحافظة حجة (غرب اليمن) الذي يأوي مشردين داخليين بالأساس.

وكرّر المستشاران الخاصان النداء الذي توجه به الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي - مون، إلى كل الأطراف المعنية من أجل احترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وضمان توفير الحماية للمدنيين وللأمم المتحدة ولسائر موظفي المنظمات الإنسانية والأفراد المرتبطين بهذه المنظمات.

ولاحظ المستشاران الخاصان مع القلق تزايد حدّة التوتّرات الطائفية في اليمن، وذلك بعد ورود تقارير إعلامية تفيد بأنّ زعماء دينيين في محافظة عدن قد حثّوا في ٨ نيسان/أبريل أتباعهم على الجهاد، وبعد حدوث الهجمة المروّعة التي استهدفت في ٢٠ آذار/مارس

مسجدين في العاصمة صنعاء وفي صعدة (شمال غرب اليمن). أما الحالة الإنسانية المتردية والتدرة في الإمدادات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والمياه، فمن شأنهما أن يزيدا من مخاطر التصعيد والتوتر. وحذر المستشاران الخاصان أيضا من احتمالات انتقال شرارة التوترات الطائفية إلى المنطقة، فيؤدي ذلك إلى تفاقم الوضع المتوتر بالفعل.

ولاحظ المستشاران الخاصان أن الشعب اليمني قد بذل، منذ انتفاضة ٢٠١١، جهودا دؤوبة من أجل حلّ خلافاته بالحوار السياسي. غير أن هذا العزم قد أصبح يواجه صعوبات بسبب تفاقم الانقسامات الطائفية واستغلال الأطراف المتنازعة قضايا الهوية في تحقيق المكاسب السياسية.

وصرّح المستشاران الخاصان بأنّ "المنطقة تواجه لحظة حرجة. لذلك، ندعو الأطراف المعنية بالأزمة، بما في ذلك صنّاع القرار والأحزاب والمجموعات السياسية وقادة الجيش والزعماء الدينيين ووجهاء القبائل والمجتمعات، إلى اتخاذ كل ما من شأنه أن يحول دون القيام بأعمال انتقامية طائفية في خضم العنف المتواصل، وإلى المشاركة البناءة في مبادرات السلام وتعزيز مبدأ احترام التنوع".

وذكر المستشاران الخاصان الدول الأعضاء بما التزم به رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ من مساعدة على توفير الحماية للسكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، ومن تعاون على الوفاء بمسؤوليتهم الجماعية المتعلقة بتوفير الحماية.

وشدّد المستشاران الخاصان على أنّ حماية السكان، التي تأثرت بسبب تصاعد وتيرة العنف في اليمن، لا بُدّ أن تُشكّل أولويةً من أولويات المجتمع الدولي، وأن يُعطى فيها اهتمام خاصّ إلى حالة الفئات المستضعفة، كالنساء والأطفال والمشردين داخليا والأقليات، وأيضا إلى الطوائف الدينية الصغرى كالتوائفة الإسماعيلية.

للردّ على استفسارات وسائط الإعلام، يرجى الاتصال بالسيد:

دايفد زارو

موظف الشؤون السياسية

المكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن توفير الحماية

<http://www.un.org/en/preventgenocide/adviser>

الهاتف: +١ ٢١٢ ٩٦٣ ٣٥٣٧

البريد الإلكتروني: zaru@un.org